

حافة النهاية..

هل تتآكل الحكومة الشرعية في اليمن؟

تقدير موقف
وحدة التحليل السياسي
ديسمبر/كانون الأول 2019



الفهرس

3	مقدمة
4	أولاً: سلطة الحكومة الشرعية
10	ثانياً: التحديات التي تواجه الحكومة
16	ثالثاً: اتفاق السلام المنشود من وجهة نظر الحكومة وحقائق الواقع
21	خاتمة
21	سيناريوهات
22	توصيات
25	المراجع

مقدمة

في عام 2011م تمكنت انتفاضة شعبية في اليمن من إجبار الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح^[1] على الاستقالة بموجب مبادرة قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي. وتم اختيار نائبه عبدربه منصور هادي ليقود البلاد في مرحلة انتقالية جديدة تفضي إلى منع انزلاق اليمن إلى حرب أهلية. وتم انتخاب "هادي" كمرشح وحيد للبلاد في فبراير/شباط 2012م ليصبح رئيساً شرعياً للبلاد عبر الانتخابات^[2].

اجتمع اليمنيون في مؤتمر الحوار الوطني (2013-2014) شاركت فيه كل الأحزاب والقوى الاجتماعية اليمنية بمن فيها جماعة الحوثي المسلحة التي رفضت شكل الدولة مطالبة بإقليم يضم صعدة مع منفذ على البحر عبر منطقة "ميدي"، لتبدأ التصعيد المسلح ضد حكومة الوفاق عبر لافتات عدة من بينها "مواجهة السلفيين-واسقاط قرار حكومي برفع الدعم عن المشتقات النفطية" وتحالفت الجماعة مع "علي عبدالله صالح" رغم حالة العداء بين الطرفين إذ خاضا ستة حروب (2004-2009). واجتاح تحالف (الحوثي/صالح) صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014 وتم إسقاط حكومة الوفاق، وتعيين حكومة جديدة يقودها "خالد بحاح"، لكن بعد أشهر فرض الحوثيون الإقامة الجبرية على أعضاء الحكومة الجديدة واجبروا الرئيس اليمني على تقديم الاستقالة إلى البرلمان قبل خروجه من صنعاء وتراجعته عن القرار الذي اتخذه تحت ضغط الحوثيين.

حلّ الحوثيون البرلمان وأعلنوا عن مجلس للشورى جديد. طلب الرئيس "هادي" من السعودية التدخل لمواجهة الحوثيين بعد استهداف الحوثيين لقصر معاشيق الرئاسي في عدن الذي وصله بعد تمكنه الخروج من صنعاء.

بناءً على الدعوة الرسمية من الرئيس اليمني (المنتخب) تدخلت السعودية في إطار تحالف عربي ضد الحوثيين في مارس/آذار 2015 لحماية الحكومة الشرعية وإعادة لها السلطة في صنعاء، ومنذ ذلك الوقت تعرضت الحكومة الشرعية لحملة من التجريف على مستويين اثنين الأول من حلفائها في التحالف، والثاني من خصمها جماعة الحوثي التي ترفض الاعتراف بها مطلقاً.

وعلى وقع تطورات الحرب فإن الحكومة اليمنية الشرعية التي يقودها عبدربه منصور هادي تواجه تحديات كبيرة للبقاء كحامل للمشروع الوطني مع تعرضها للضعف في المناطق الواقعة تحت سيطرتها بسبب ما أفرزته الحرب من "أطراف جديدة" مؤثرة بشكل كبير عليها.

تناقش هذه الورقة وضع الحكومة الشرعية بعد خمس سنوات من الحرب، في منظورات عديدة:

الأول: عوامل تآكل الحكومة الشرعية ودور التحالف في صناعته.

الثاني: التحديات التي تواجه الحكومة الشرعية.

الثالث: اتفاق السلام المنشود من وجهة نظر الحكومة وحقائق الواقع.

أولاً: سلطة الحكومة الشرعية

خلال سنوات الحرب الخمس تآكلت سلطة الحكومة الشرعية التي يقودها الرئيس عبدربه منصور هادي، على عكس الفترة بين (2012-2014) فقد كانت الحكومة أكثر قوة وبسطة سيطرتها على عديد مناطق كانت تحت سيطرة أو نفوذ تنظيم القاعدة. وبحلول نهاية 2019 فإن سلطة الحكومة الشرعية في المناطق "المحررة" من الحوثيين ليست كاملة وتخضع بعض المناطق لنفوذ جنرالات عسكريين أو تشكيلات عسكرية مدعومة من جهات خارجية، وأدى ذلك إلى مجموعة من العوامل التي تسببت في تآكل الحكومة الشرعية أبرزها:

1 - عدم عودة الحكومة الشرعية إلى الداخل: استمر الرئيس اليمني في إدارة شؤون البلاد من المملكة العربية السعودية، ولم يعد إلى البلاد منذ 2015 إلا ضمن زيارات قصيرة تستمر أسابيع ثم يعود إلى الخارج. كما أن معظم المسؤولين الحكوميين الذين يفترض تواجدهم في الأراضي اليمنية يعيشون في الرياض، وحاولت الحكومة الأخيرة -التي يقودها معين عبدالمك- البقاء في عدن لكنها كانت تحت ضغط ميلشيات المجلس الانتقالي^[3] التي عرقلت تحرك الوزراء والمسؤولين ما جعل معظمهم يفضلون البقاء خارج البلاد.

إضافة إلى عودة الحكومة يفترض عودة البرلمان اليمني إلى داخل البلاد، وعقد جلساته في مدينة عدن لتأكيد سلطة الحكومة كسلطة تنفيذية وسلطة البرلمان كسلطة باسم الشعب. وقد عقد البرلمان جلسة في مدينة سيئون بحضرموت منتصف أبريل 2019 لكنه رفع بعد يوم واحد من بدء دورة الانعقاد، فهناك أطراف داخل الشرعية وفي التحالف تتخوف من استعادة البرلمان لأدائه الرقابي والدستوري.

2 - عدم تمكن الحكومة السيطرة على الإيرادات: لا تملك الحكومة الشرعية قدرة

لفرض سيطرتها على الإيرادات بما فيها إيرادات النفط والاتصالات والجمارك، حيث تعاني من مشاكل أهمها:

الأولى: يمنع التحالف -الإمارات على وجه التحديد- تصدير النفط إلى الخارج بين (-2014 2018) وعندما بدأ التصدير تواجه الأنابيب التي تنقله هجمات متعددة في شبوة تُتهم فيها القوات الموالية للإمارات.

الثانية: معظم الإيرادات المتحصلة من الموانئ تمر عبر ميناء الحديدة حيث يحصل الحوثيون على الإيرادات في ظل حالة من استمرار التعطيل لميناء عدن الدولي. عدا حالة الفساد من المسؤولين المحليين في ظل ضعف الرقابة الحكومية بفعل الحرب.

الثالثة: لازالت جماعة الحوثي مهيمنة على شركات الاتصالات دون أي إجراءات حقيقية من قبل الحكومة الشرعية ل إيقاف ملايين الدولارات من التدفق إلى الجماعة المسلحة في صنعاء، إلى جانب قدرة الجماعة في تحصيل أموال الضرائب والجمارك والزكوات وعدم قدرة الحكومة في تحويل المناطق المحررة إلى مناطق مثالية قادرة على استيعاب الناس. الرابعة: الفساد المستشري في رأس هرم الشرعية وتحكم مسئولين وأقاربهم ببعض أجهزة الدولة التنفيذية والتلاعب بالإيرادات وخلق تحالفات فساد داخل منظومة الشرعية وبناء ولاءات قائمة على المصالح الشخصية المتبادلة واستغلال الحرب للثراء .

وما يشير إلى عدم تمكن الحكومة من السيطرة على الإيرادات هو تضمن أحد بنود اتفاق الرياض بين الحكومة و"المجلس الانتقالي الجنوبي" متعلق بترتيب الجانب الاقتصادي، وأبرزها إدارة موارد الدولة، بما يضمن جمع وإيداع جميع إيرادات الدولة، بما فيها الإيرادات النفطية والضريبية والجمركية، في البنك المركزي بالعاصمة المؤقتة عدن والصرف بموجب الميزانية المعتمدة وفق القانون اليمني، وتقديم تقرير دوري يتسم بالشفافية عن إيراداتها ومصروفاتها للبرلمان للتقييم والمراقبة.

وبمجرد أن تتمكن الحكومة من تحصيل كافة إيراداتها وتقوم بإيداعها في البنك المركزي بعدن ويتم الإنفاق بموجب الموازنة ووفقاً للقانون، فإن ذلك سيعطي للحكومة فرصة للسيطرة على مواردها وردم الثقب الأسود في النفقات، الأمر الذي سيؤدي إلى دعم الريال اليمني -انهار أكثر من الضعف خلال سنوات الحرب- وتحسين الوضع الاقتصادي عموماً^[4].

3 - تناسل المؤسسات الموازية والميليشيات المسلحة: خلال سنوات الحرب أسست الإمارات تشكيلات شبه عسكرية موالية لها، إضافة إلى مؤسسات موازية مثل "المجلس الانتقالي الجنوبي"^[5] الذي يقدم نفسه كحكومة موازية تملك برلماناً خاصاً بها. إن أبرز تحدي يتمثل بالتشكيلات شبه العسكرية التي لا تخضع للحكومة الشرعية مثل "حراس الجمهورية" و"ألوية العمالقة" و"الأحزمة" و"النخب" و"كتائب أبو العباس" وهي تابعة للإمارات وتقدر عدد هذه القوة بأكثر من 100 ألف مقاتل وتنتشر في المحافظات الجنوبية الثمان إضافة إلى تعز ولا تخضع لأوامر هيئة الأركان اليمنية بل لأوامر من قيادة مختلفة خاضعة لدولة الإمارات. كما تملك السعودية ألوية عسكرية خاصة بها من اليمنيين يقاتلون على حدودها ويتوغلون في الأراضي اليمنية لمواجهة الحوثيين ولا يخضعون لوزارة الدفاع في الحكومة الشرعية.

كما أن الحكومة الشرعية لا تستطيع السيطرة على الجيش حتى في الوحدات التابع لها مع تضارب في الأوامر بين القيادات. وفي ذات الوقت لا تملك الحكومة القدرة على تسليح نفسها،

والسلاح الذي يقدمه التحالف قليل للغاية ولا يستطيع حسم معارك دون إرادة السعودية أو الإمارات، ومؤخراً هناك انعدام واضح لدعم المالي والعسكري للجيش اليمني في محاولة من السعودية الضغط على الرئيس هادي للقبول بالتهدة تمهيدا لاتفاق سلام مع الحوثيين يشبه اتفاق الرياض مع الانتقالي.

ومما زاد من تآكل الحكومة الشرعية هو سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات في العاشر من أغسطس/آب 2019 على مدينة عدن عاصمة اليمن المؤقتة وتحركت القوات باتجاه مدينة "زنجبار" عاصمة محافظة أبين (المجاورة لـ "عدن") وتمكنت من إسقاطها بيد الحزام الأمني، وطردت الحكومة الشرعية من هناك، ما جعل موقف الحكومة سيئاً أمام انقلاب جديد بعد انقلاب الحوثيين وسط مخاوف من شرعنته. وهو ما تم بالفعل مطلع نوفمبر/تشرين الثاني 2019 بتوقيع اتفاق الرياض الذي أبقى "المجلس" ككيان معترف به إلى جانب حصوله على حصة من الحكومة الشرعية ومشاركته ضمن الوفد الحكومي لأي مشاورات سلام شاملة مع الحوثيين. ويمكن أن تصبح الأحزمة والنخبة تحت أوامر هيئة الأركان بعد "اتفاق الرياض"^[6] في حال تم تنفيذه لكن بقية الأولوية لا تخضع لها وهذا تحدي كبير للحكومة.

4 - تعاظم نفوذ الحوثيين: إن استمرار سيطرة قوات الحوثيين على صنعاء وغيرها من المحافظات الشمالية، يجعل من قدرة الحكومة على التفاوض صعباً، كما أن فشلها في تقديم نموذج جيد في عدن والمحافظات الجنوبية الأخرى يجعل من شعبية الحكومة أضعف بكثير من الحوثيين.

تعاني جبهات القتال من حالة جمود مستمرة في التقدم، فالحكومة اليمنية وحلفاءها توقفت على تخوم مدينة الحديدة منذ 2018 كما توقفت عام 2017 على تخوم العاصمة صنعاء. والتقدم في محافظتي صعدة وحجة الحدوديتين مع المملكة العربية السعودية بدون تغيير كبير خلال العامين الماضيين، ما يجعل من الحوثيين قوة ثابتة و متماسكة .

5 - التدخلات الخارجية ضمن التحالف العربي: تسببت تدخلات التحالف العربي في قضايا يمنية داخلية في إرباك المشهد السياسي والعسكري وانعكس ذلك على قدرة حكومة الرئيس هادي على تأكيد ممارسة سلطتها وواجباتها ومسؤولياتها في المناطق المحررة، فقد بالغ التحالف في السيطرة على المحافظات المحررة، كما اصطدمت الأهداف الوطنية بالأهداف التي تحملها أبوظبي. ويعود ذلك إلى أن الحكومة الشرعية قامت بوضع "كل البيض" في سلة الرياض، ليس فقط في إدارة المحافظات المحررة بل -أيضاً- في قيادة الجهود الدبلوماسية في الخارج دعماً للحكومة.

شهدت العلاقات بين الحكومة والإمارات تدهوراً منذ 2017م، وظهر ذلك بشكل أوضح في مايو/أيار 2018، عندما نشأ توتر بين رئيس الوزراء اليمني السابق أحمد عبيد بن دغر والإمارات العربية المتحدة بشأن سقطرى، حيث أرسلت أبوظبي قوات عسكرية إلى الأرخبيل الموجود في بحر العرب في ظل تواجد الحكومة على أراضي الجزيرة. وتوسّطت المملكة العربية السعودية مرة أخرى في هذه الأزمة، أدى في النهاية إلى إخراج القوات الإماراتية الجديدة التي وصلت الجزيرة، في وقت تستمر القاعدة العسكرية المتقدمة في الجزيرة، وأُضيف إليها وجود عسكري سعودي في سقطرى. وأُعفي ابن دغر من منصبه في أكتوبر/تشرين الأول 2018م.

في نهاية يونيو/حزيران 2019 أعلنت الإمارات انسحابها من قتال الحوثيين. وقالت أبوظبي إنها ستبدأ الانتقال إلى استراتيجية "السلام أولاً" في البلد المفكك بالحرب، بالفعل انسحبت القوات من جبهات القتال مع الحوثيين، تاركة السعودية وحيدة تواجه حرب الحوثيين. كما أن أبوظبي ارتكبت فعلاً شائناً بحق الحكومة اليمنية بقصف قوات الجيش اليمني نهاية أغسطس/آب 2019 على تخوم مدينة عدن واتهامه بالإرهاب. ما نقل المعركة بين الرياض -التي تدعم الحكومة- وأبوظبي -التي تدعم الميليشيات الانفصالية - جنوب البلاد إلى نقطة جديدة من الخلافات التي بدأت تتصاعد. إن خروج الإمارات العربية المتحدة من مواجهة الحوثيين،

وتفكك التحالف العربي^[7] مثل ضغطاً كبيراً على المملكة -التي تقود التحالف- كما أن ذلك ضغط أكبر على الحكومة الشرعية رغم رغبتها في خروج الإمارات من كل البلاد وليس فقط من جبهات القتال مع الحوثيين- إذ أن ذلك يشير إلى اقتراب الحرب من نهايتها دون أن يحقق التحالف أيّاً من أهدافه سوى مزيد من التفكك لليمن، فبعد أن وجدت السعودية نفسها وحيدة في تحالف مواجهة الحوثيين وبعد استهداف المنشآت النفطية لعملاق الاقتصاد السعودي أرامكو^[8]، تذهب الرياض مضطرة إلى مشاورات مع الحوثيين.

6 - اضطهاد الحكومة وحلفائها: خلال السنوات الثلاث الماضية واصل المجلس الانتقالي الجنوبي تحديه للحكومة في جميع المناطق المحررة. كان المسؤولون في الحكومة هدفاً لأعمال عدائية من جانب عناصر المجلس الانتقالي الجنوبي حيث أخرج المجلس تظاهرات مستمرة لانسقاط الحكومة السابقة "التي كان يقودها أحمد عبيد بن دغر"، وحاصروا الحكومة الشرعية في القصر الرئاسي بـ "معاشيق" وتوعدوا أعضائها الذين ينتمون للمحافظات الشمالية بالقتل أو التهجير؛ إلى جانب تعريض الآلاف من أبناء المحافظات الشمالية لخطر الاختطاف والسجن وبأقل تقدير المنع من دخول عاصمة البلاد المؤقتة. وشن "المجلس الانتقالي الجنوبي" والتشكيلات التابعة له حملات عسكرية لتهجير أبناء المحافظات الشمالية من عدن ومصادرة أملاكهم.

كما تعرضت الحكومة الشرعية -وما زالت- إلى الاضطهاد وعدم منحها فرصة إدارة المحافظات التي يفترض أنها خاضعة لسيطرتها، كما أن القوات الحكومية التي تواجه الحوثيين في مناطق مثل تعز ومأرب والجوف لا تتلقى الدعم العسكري المناسب لمواجهة الحوثيين، إلى جانب أن آخر راتب للجيش في تلك المناطق في مارس 2019 .

شكا ثلاثة ضباط كبار في تعز من أنهم يضطرون إلى تهريب الأسلحة من مناطق أخرى تابعة للحكومة وشرائها من الأسواق السوداء، لأن التحالف توقف عن تزويدهم بالأسلحة، كما أن هيئة الأركان اليمنية تعتمد اعتماداً كلياً على ما تقدمه السعودية. ورغم ذلك يقول الضباط أن الإمارات وحلفائها مثل كتائب أبو العباس وقوات حراس الجمهورية التابعة لـ "طارق صالح" أو "الحزام الأمني" تقوم بمصادرة الأسلحة المهربة إلى مدينة تعز في النقاط الخاضعة لهم في جنوب المدينة^[9].

كما تعرضت الكيانات والأشخاص الداعمين للحكومة للاضطهاد في محافظات الجنوب المحررة، خاصة أعضاء حزب الإصلاح الحليف الرئيسي للرئيس هادي. وكان حزب الإصلاح أحد الأطراف الموقعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 على مبادرة مجلس التعاون الخليجي التي أفضت إلى تنحي علي عبد الله صالح، وبالتالي له أهمية بالغة في استمرار شرعية الرئيس هادي الذي منح التحالف العربي أحقية التدخل في البلاد لمواجهة الحوثيين. تعرض أعضاء الحزب إلى موجة من العنف المفرط ضدهم من قبل دولة الإمارات حد أن الإمارات وظفت شركة من المرتزقة لاغتيال قيادات الحزب وأئمة وخطباء المساجد في المحافظات الجنوبية وأبرزها عدن. ولا تدين الإمارات وقواتها حزب الإصلاح علناً لكن المجلس الانتقالي الجنوبي يعتبره جماعة إرهابية!

واستهداف حلفاء الحكومة الشرعية وأعضاءها يجعل من شعبيتها ضعيفة للغاية، ويجعل من وجودها بدون هذه الشعبية هش غير ممثل كامل للشعب إذا ما استثنينا المؤيدين للأطراف الأخرى التي تناصب الحكومة العداء.

ثانياً: التحديات التي تواجه الحكومة

بذكر أبرز العوامل التي أدت إلى تآكل "الحكومة الشرعية" فإننا نشير في ذات الوقت إلى جملة من التحديات التي تواجهها والتي من الصعب حصرها في تلك العوامل إذ من الواضح أن الحكومة الشرعية تكافح لمواجهة مجموعة التحديات التي تؤثر على وضعها بتقديم نفسها كممثل للشعب اليمني وحامل للمشروع الوطني الجامع، مقابل مجموعة من العوامل المتغيرة التي تمثل مشاريع فئوية أو مناطقية. ومن أبرز تلك التحديات التي تواجه الحكومة:

1 - وحدة اليمن: تواجه الحكومة الشرعية أزمة تفكيك البلاد وخروجها عن الاجماع الوطني الذي ظهر في مؤتمر الحوار الوطني (2013-2014) وشكل الدولة الاتحادية من ستة أقاليم وهو المشروع الذي تحمله.

وأدت الحرب إلى ظهور عدد من الرافعات التي تدعو إلى تقسيم البلاد تظهر معظمها في المحافظات الجنوبية مثل:

أ. استعادة الدولة الجنوبية: يرفع هذا المشروع المجلس الانتقالي الجنوبي، ويرفع علم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (1969-1990) وأي زائر للمحافظات الجنوبية التي تخضع لهيمنة المجلس الانتقالي الجنوبي يلاحظ وجود تلك الأعلام، وشوهت قوات الحزام الأمني في (عدن، أبين، الضالع، لحج)، وقوات النخبة في حضرموت وشبوة وهي ترفع أعلام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وشعارات المجلس الانتقالي الجنوبي أثناء احتفالات التخرج من التدريبات العسكرية وخلال عمليات انتشارها في أبين، وعدن، والضالع، ولحج، وحضرموت. ولا تزال التوترات قائمة بين عناصر قبلية والمجلس الانتقالي الجنوبي في محافظتي المهرة وسقطرى ما يعرقل إقامة مظاهر تأييد مماثلة.

وبطبيعة الحال فإن المجلس الانتقالي لا يحظى بشعبية كبيرة في المحافظات الجنوبية بما فيها الحركات الجنوبية الأخرى التي تدعو -أيضاً- إلى انفصال جنوب البلاد. من بينهم الحراك الجنوبي وهو أقدم المطالبين بعودة دولة ما قبل 1990م -ولا يزال يطالب باستعادتها- لكنه يرفض التدخلات الإماراتية والسعودية في الجنوب، وسبق أن اعتبر حسن باعوم (زعيم الحراك) الوجود الإماراتي في جنوب اليمن احتلالاً. وتخرج مظاهرات مستمرة في عدن وباقي المحافظات تشير إلى توجهه بالنضال السلمي حتى استعادة الدولة الجنوبية. إضافة إلى المعارضين الجنوبيين في الخارج وهم لا يتفقون مع المجلس الانتقالي الجنوبي.

وتقدم المواقف في شبوة وحضرموت والمهرة وسقطرى وأبين رؤية لما يمكن توقعه في حال قام "المجلس الانتقالي الجنوبي" بمحاولة فرض هيمنته على المحافظات إذ سيتحول إلى حالة من الاحتراب الداخلي الجديد، ما يضيف تعقيداً جديداً إلى الأوضاع في المحافظات الجنوبية.

ب. استعادة السلطنات: ألهم "المجلس الانتقالي الجنوبي" عائلات السلاطين لرفع دعوات لاستعادة السلطنات التي تشكلت منها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية،

إضافة إلى مواجهة حملتا النفوذ الإماراتية والسعودية من قبل سلطنة عمان التي شجعت بعض أحفاد السلاطين لاستعادة سلطاناتهم ، وفي مقابلة مع نجل السلطان الأخير لمحافظة المهرة وسقطرى (1967) وبعد نصف قرن قال "عبدالله بن عيسى آل عفرار" عن نية عائلته إحياء السلطنة لمواجهة محاولات السيطرة على المحافظتين من قبل الإمارات والسعودية^[10]. وهو أمر يحلم به بعض أحفاد سلاطين حضرموت وشبوة وأبين، وقد يدعم ذلك الحلم شعبيا من سكان تلك المحافظات إذا ما شعروا بخطر السيطرة عليها من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي الذي يعتبرونه أداة إماراتية للسيطرة على محافظاتهم.

ج. دويلات الفصائل المقاتلة: تذهب بعض الفصائل المقاتلة إلى أنها توحدت لمواجهة الحوثيين في المحافظات الشمالية مثل الحديدة للحصول على مقعد على الطاولة بعد رحيل الحوثيين عن محافظاتهم على سبيل المثال طرح عبدالرحمن شوعي وهو قائد في المقاومة التهامية "عندما يذهب الحوثيون، نريد مكانا على طاولة الحكومة المستقبلية! لقد اعتادت تهامة أن تكون مستقلة منذ عام 1921، نعتبر أنفسنا تحت الاحتلال!" يشير شوعي إلى مملكة تهامة قصيرة العمر التي كانت موجودة وانتهت بتوافق بين السعوديين ومملكة الإمام يحيى حميد الدين. هدد شوعي بالتفاوض مع الحكومة بالسلاح^[11].

ومثل هذا الطموح التهامي بدا يظهر في تعز، ومؤخرا أعلن شيخ قبلي عن فتح معسكر للمنسحبين من أبناء تعز من القتال في الحد الجنوبي للسعودية بعد حوادث غامضة نجم عنها وقوع لواء عسكري كامل في يد الحوثيين، ولم يعرف بعد ما إن كان هؤلاء العائدون قد فتحت لهم معسكرات بالتنسيق بين الشيخ حمود المخلافي قائد المقاومة الشعبية في تعز، أم أنه تصرف نابع من الهويات المناطقية؟ التي كرستها طول فترة الحرب، والاستهداف المنظم لتعز من قبل الحوثيين شمالا والانتقالي جنوبا وقوات طارق صالح غربا.

2 - شرعية التحالف العربي: من التحديات التي تواجه الحكومة هي شرعية تواجد التحالف، وتحتاج الحكومة الشرعية إلى دعم من المملكة العربية السعودية من أجل الاستمرار في مواجهة الحوثيين والفصائل التي تحاول السيطرة على الحكومة الشرعية وابتلاع وجودها.

وتعرض شرعية التدخل للاهتزاز كما تشير عوامل تآكل الحكومة الشرعية، يجعل من استخدام السعودية لغطاء التحالف للتدخل ضد الحوثيين هشاً. وما يزيد من هشاشة "غطاء التدخل" الهجوم الإماراتي على الجيش اليمني في أغسطس/آب 2019 ودعم "عملية التمرد المسلح" في عدن، وإعلان أبوظبي انسحابها من مواجهة الحوثيين. فاتهم الجيش بالإرهاب بقدر ما يسيء لليمن فإنه ينتقص من مشروعية إقامة الحرب ضد الحوثيين باعتبار الحكومة الشرعية "داعمة ومؤيدة للإرهاب" وهي ذات المبررات التي يتحدث بها الحوثيون ما يزيد من مصداقية ما تقوله الجماعة المسلحة المدعومة من إيران. ويجعل من الحكومة المعترف بها التي أعطت السعودية مشروعية قيادة التحالف لقتال الحوثيين على أنها تدعم "الإرهاب" فلا يمكنها إدارة دولة والتنظيمات "الإرهابية" جزء من قوامها العسكري وتكتيكتها الحربية باعتراف القوة الثانية في التحالف (الإمارات)، كما أن وجود تماهي سعودي مع أبوظبي ومشروعها سيعتبرها الشعب اليمني قوة غزو واحتلال للبلاد وهذا له تبعات دولية ويمنية كبيرة على الحكومة الشرعية وحليفتها السعودية مستقبلاً.

3 - الاتفاقات السابقة: من التحديات التي تواجه الحكومة الشرعية الاتفاقان اللذان وقعهما مع الحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي على النحو الآتي:

أ. اتفاق ستوكهولم: وقعته الحكومة الشرعية مع جماعة الحوثي المسلحة في ديسمبر/كانون الأول 2018، والذي يخص "اتفاق الحديدة" "تفاهات تعز" "تبادل الأسرى والمعتقلين" ولم يحدث تقدم في هذا الاتفاقات الثلاثة، على الرغم من أن الضغط الدولي ودور الأمم المتحدة من أجل تسهيل تنفيذه.

وتشترط الحكومة الشرعية تنفيذ الاتفاق قبل المضي في مشاورات شاملة مع الحوثيين.

ب. اتفاق الرياض: وقعته الحكومة الشرعية مع "المجلس الانتقالي الجنوبي" في الرياض، برعاية سعودية وحضور ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد -حاكم الإمارات الفعلي والداعم للانتقالي الجنوبي-. لكن هذا الاتفاق الذي يفترض أن تقوم السعودية بالإشراف على تنفيذه يعاني من عرقلة في جدول الزمني، ويذهب مصيره نحو الجمود كما في اتفاق "ستوكهولم".

وأبرز البنود التي كان يفترض تنفيذها خلال خمسة عشر يوماً من التوقيع بمعنى أن تنتهي يوم 20 نوفمبر/تشرين الثاني ولم يتم ذلك: عودة جميع القوات التي تحركت من مواقعها ومعسكراتها الأساسية باتجاه محافظات عدن وأبين وشبوة إلى مواقعها السابقة. إضافة إلى تجميع ونقل الأسلحة المتوسطة والثقيلة بأنواعها المختلفة من جميع القوات العسكرية في عدن. تعيين محافظ ومدير أمن لمحافظة عدن.

أما البنود التي يفترض تنفيذها خلال فترة لا تتجاوز ثلاثين يوماً أي تنتهي مدتها في الخامس من ديسمبر/كانون الأول ولم يتم تنفيذها: تشكيل حكومة كفاءات سياسية من 24 وزيراً مناصفة بين (الشماليين والجنوبيين). إضافة إلى تعيين محافظين لأبين والضالع. وبدون مضيّ اتفاق الرياض، على الرغم من المساوئ التي يقدمها، فإن البديل هو احتراب داخلي في المحافظات المحررة، واستمرار احتكار المجلس الانتقالي الجنوبي للسلاح الثقيل المتطور والدعم الخارجي. كما أن ذلك يعني الذهاب إلى سلام مع الحوثيين بشكل مفك وبأوراق ضعيفة مهزوزة.

4 - حزب المؤتمر: من التحديات أيضاً للحكومة الشرعية تشظي حزب المؤتمر الذي هو جزء من اتفاق انتقال السلطة عام 2011 أي أنه أحد الأطراف في المرجعيات الثلاث التي تؤكد عليها الحكومة الشرعية (المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، قرار مجلس الأمن 2216، مخرجات مؤتمر الحوار الوطني)، يشارك حزب المؤتمر في اثنين منها مخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية. لكن هذا الحزب يعاني من تفكك لم يسبق في تاريخه، ويحتاجه الرئيس عبدربه منصور هادي لزيادة نفوذه السياسي.

ومنذ مقتل علي عبد الله صالح في كانون الأول/ديسمبر 2017، استمالت القيادة الحوثية المؤتمر الشعبي العام، كما فعل خصومهم. ويلاحظ وجود خمس فصائل داخل الحزب:

- فصيل صنعاء: ويقوده صادق أمين أبو راس وهذا الفصيل يرى أن التحالف مع الحوثيين في الحكم هو أقل الخسائر.

- فصيل أبوظبي: هذا الفصيل تدعمه أبوظبي ويتمحور في عودة عائلة صالح للحكم ويدور حول أحمد علي عبدالله صالح كجناح سياسي، وطارق صالح جناح عسكري، وعمار صالح جناح أممي.

-فصيل القاهرة: تقوده قيادات جعلت من القاهرة مقراً لتواجدها مثل أبوبكر القربي وزير الخارجية اليمني الأسبق ورئيس المخابرات السابق حمود خالد الصوفي وأمين العاصمة السابق أحمد الكحلاني، ويحظى هذا الفصيل بدعم خارجي واهتمام إماراتي أيضاً، وله تواصل مع السعودية ومع الحوثيين أيضاً.

- فصيل الرياض يقوده سلطان البركاني -الذي أصبح رئيساً للبرلمان- ويرى التحالف مع السعودية أمراً مهماً، لكنه يرى أن الحوثيين هم العدو الأول، ولا يمانع هذا التيار من عودة التحالفات مع الأحزاب السياسية وخاصة الإصلاح، وله رؤية وسطية فيما يتعلق برئاسة الحزب أي بإمكان قبول الرئيس هادي رئيساً للحزب مع تقليص صلاحياته.

- فصيل الشرعية: يتبع الرئيس عبدربه منصور هادي ويرى أنه أحق بقيادة الحزب وينتمي إليه مستشارا الرئيس الدكتور رشاد العليمي والدكتور أحمد عبيد بن دغر.

ولذلك يحتاج الحزب إلى جهود كبيرة لإعادة توحيد -إن أمكن ذلك- والتعامل معه كحزب سياسي كبير. وفي حالة توحده فإن بقاءه مع "هادي" أو "ضد شرعيته" سيؤثر بالسلب أو الإيجاب على "شرعية" الحكومة.

5 - النفوذ الدولي: من التحديات التي تواجه الحكومة اليمنية زيادة اللاعبين الدوليين، كما تتعرض الحكومة للمزيد من الضغوط بشأن بناء "حل وسط" مع الحوثيين، وتعرض شرعيتها لتآكل مع فرض أمر واقع يعتمد على ترابعية القوة على الأرض. يذهب الأمر بعداً آخر فالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قامت بإدارة قنوات تفاوض خلفية بين السعوديين والحوثيين في قناتين على الأقل الأولى في "مسقط" والثانية في "عمّان" بعيداً عن الحكومة المعترف بها دولياً. تعتمد الحكومة الشرعية على الاعتراف الدولي بها ضمن شرعيتها وبانتقاص جزء من ذلك الاعتراف الدولي ستندفع الحكومة الشرعية إلى زاوية ضيقة كما ستفعل السعودية إذ لن يكون هناك خيار من المجتمع الدولي سوى الاعتراف بسلطة الأمر الواقع على الأرض وهم الحوثيون في المحافظات الشمالية، و"المجلس الانتقالي الجنوبي" في بعض المحافظات الجنوبية وستبدأ البلاد في ولادة دول وحروب جديدة. وهذا السيناريو الخطير لا يفضلته المجتمع الدولي ولا المملكة العربية السعودية وبالتأكيد ليس الحكومة الشرعية.

إن الضغط الدولي ليس فقط على الحكومة الشرعية بل إن الضغوط على المملكة العربية السعودية تتزايد مع صورة نمطية مشوهة لدى الدول الحليفة لها في الغرب. وهو أحد الأسباب الذي دفع الإمارات لإعلان سحب قواتها من المعركة ضد الحوثيين. هذه الضغوط إما عبر برلمانات الدول بمنع صفقات السلاح عن السعودية والإمارات وهو الذي تم بالفعل في النرويج وألمانيا. مع معاناة من الحكومتين البريطانية والأمريكية، واستخدام دونالد ترامب حق النقض الفيتو لمنع قانون في الكونجرس يمنع البيت الأبيض من عقد صفقات تسليح مع السعودية.

ليست الولايات المتحدة وبريطانيا من تمارسان الضغوط، فروسيا أيضاً تحمل طموحاً في اليمن بالحصول على قاعدة عسكرية متقدمة في الشواطئ اليمنية. ويعتقد الخبراء العسكريون الروس أن إقامة قاعدة بحرية في اليمن يعد هدفاً استراتيجياً لكونه يسمح لروسيا بالإطالة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب الذي يصل ذلك البحر بخليج عدن؛ بعد أن رفضت جيبوتي والصومال وجود قاعدة روسية فيها. وهو صراع قديم بين الولايات المتحدة وروسيا حيث تحدثت روسيا عن قاعدة عسكرية عام 2008 في سقطرى، وفي 2010 تحدثت الولايات المتحدة عن حديث مع علي عبدالله صالح في نفس الجزيرة^[12]. وظلت سقطرى مقراً لقاعدة عسكرية سوفيتية خلال حكم الحزب الاشتراكي للجنوب في عدن، وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم قيام الوحدة اليمنية بين الشمال والجنوب عام 1990.

ثالثاً: اتفاق السلام المنشود من وجهة نظر الحكومة وحقائق الواقع

رغم التحديات التي تواجه الحكومة المعترف بها دولياً، إلا أنها مستمرة في التأكيد نيتها التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع الحوثيين، مشترطاً أن يكون ذلك وفق المرجعيات الثلاث (المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، والقرار 2216). الحوثيون و"المجلس الانتقالي الجنوبي" المدعوم من الإمارات يرفضون المرجعيات الثلاث ويعتبرونها انتهت تماماً. وهو أمر يبدو أن المجتمع الدولي يعتقد ذلك حسب المبادرات والرؤى المطروحة للحل في اليمن.

حددت الحكومة اليمنية شروطها من أجل السلام في اليمن وتتمثل في الآتي:

- **تسليم السلاح:** تشترط الحكومة الشرعية تسليم الحوثيين لسلحهم الثقيل والمتوسط والانسحاب من المُدن قبل تشكيل حكومة جديدة تكون الجماعة جزءاً منها. وهو شرط مهم لمنع سيطرة الجماعة بقوة السلاح على السلطة مجدداً، كما أن هذا هو جوهر "القرار 2216"، لكن وجود أسلحة ثقيلة ومتطورة بيد تشكيلات شبه عسكرية تابعة للإمارات في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية يجعل من هذا الشرط يشمل الجميع. لكن "اتفاق الرياض" منح المجلس الانتقالي الجنوبي، جزءاً من الحكومة ومكاناً في طاولة التفاوض واعترافاً دولياً به، ويبدو أن تسليم الأسلحة الثقيلة وتفكيك القوات لن يحدث، فحتى لو حدث وتم إضافتها إلى قوائم وزارتي الدفاع والداخلية فستبقى كما هي كيانات دون تفكيك. وهي حلول جيدة بالنسبة للحوثيين في حدها الأدنى لكن طموحهم أعلى بكثير حيث سيحاولون الاحتفاظ بالأسلحة والتسلسل الهرمي للجماعة المسلحة بترتيبه القيادي الحالي.
- **شرعية الرئيس هادي:** ترفض الحكومة اليمنية مناقشة صلاحيات الرئيس عبدربه منصور هادي أو انتقاصها. فيما يرفض الحوثيون وجود الرئيس اليمني وقيادات الحكومة الشرعية في أي مرحلة قادمة. يعتقد بعض الدبلوماسيين أن تشكيل "مجلس رئاسي" من جميع الأطراف سيحل الإشكالية بوجود عبدربه منصور هادي ضمنه، ولا يبدو أن ذلك ممكناً، وفي كل محاولة انتقاص للحكومة الشرعية من قبل حلفائها الإقليميين والغربيين -وحتى المحليين المفترضين مثل المجلس الانتقالي الجنوبي- فإنها حلول لن تكون مرضية للحكومة الشرعية وللرئيس عبدربه منصور هادي.
- **دولة من أقاليم ستة:** تشترط الحكومة أن تكون الدولة اتحادية من أقاليم ستة دون تعديل على شكل الدولة وفق مخرجات الحوار الوطني وهو أمرٌ ترفضه جماعة الحوثي إذ تطالب بوجود منفذ بحري للإقليم حيث يوجد معقلها في صعدة. كما يرفضه المجلس الانتقالي الجنوبي -إذ يريد تحقيق انفصال جنوب اليمن بشكل ناجز- الذي يرى على أقل تقدير أن تكون دولة اتحادية من إقليمين والتمهيد لانفصال جنوب البلاد على الرغم من أن معظم حركات الحراك الجنوبي ترفض ذلك.

تقوم الأمم المتحدة بدور بارز في محاولة دفع الحوثيين والحكومة الشرعية إلى مفاوضات سلام شاملة، على الرغم من تعثر اتفاق ستوكهولم. وفي نفس الوقت تعتقد البعثة الأممية في اليمن والدبلوماسيين الغربيين أن تمثيل "المجلس الانتقالي الجنوبي" في أي مشاورات سلام قادمة مع الحوثيين، بموجب اتفاق الرياض، يمنع تفكك معسكر الحكومة الشرعية/التحالف العربي. وقد يبدو ذلك صحيحاً، لكن مع افتراض ذلك فإن فرضية أخرى بوجوه أخرى ممكنة: فكل طرف يملك قوة مسلحة ومنطقة خاضعة لسيطرته يمكنه القيام بنفس الأمر للحصول على مقعد في طاولة المفاوضات الشاملة وهو الأمر الذي بدأ يتشكل جنوب وغرب محافظة تعز حيث تسعى عائلة علي عبدالله صالح لتأسيس منطقة نفوذ خاصة بدعم من الإمارات للضغط من أجل إشراكهم في المشاورات ورفع العقوبات عن "أحمد علي عبدالله صالح" نجل الرئيس اليمني السابق الذي يُقدم نفسه نائباً لرئيس حزب المؤتمر الشعبي العام.

هذه التعقيدات الجديدة المتسارعة على المشهد اليمني تجعل من الوصول إلى "اتفاق سلام شامل" يقوم على أسس هشة لا تضمن احتكار الدولة للسلاح ولا استعادة مؤسسات الدولة وقد تُثقل الجهاز الإداري للدولة باحتواء كل الأطراف وأعضائهم والمنتسبين لهم في مؤسسات الدولة وقد يصنع ذلك تجربة فاشلة ودائمة

كما يمكن الإشارة إلى مجموعة من المبادرات التي ظهرت في النصف الثاني من عام 2019م وبعضها يحقق تقدماً:

1 - المشاورات الحوثية/السعودية:

تدور مشاورات مباشرة وغير مباشرة بين المسؤولين الحوثيين والمسؤولين السعوديين في مسقط برعاية الحكومة العُمانية والدبلوماسيين الأمريكيين يأتي ذلك بعد استهداف معمل نفط تابعين لشركة أرامكو في (سبتمبر/أيلول 2019) أدى الهجوم إلى توقف مؤقت لنصف صادرات السعودية من النفط وخسائر صيانة بأكثر من نصف مليار دولار.

تبنى الحوثيون العملية، لكن الرياض وواشنطن وعدة دولة أوروبية وجهت الاتهام لإيران بالضلوع وراء الهجوم. وقد يكون هذا الهجوم الكبير دافعاً للسعودية للتفاوض خاصة بعد أن أعلن الحوثيون عن مبادرة من جانب واحد بوقف إطلاق الصواريخ الباليستية وطائرات دون طيار بعد أيام فقط من الهجوم.

لعل أبرز ملامح تقدم هذه المشاورات:

- (أ) الإعلان عنها رسمياً من قبل السلطات العُمانية^[13].
 - (ب) أفرجت السعودية عن 200 أسير من الحوثيين ورفعت الحظر جزئياً عن مطار صنعاء^[14].
 - (ج) زيارة نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان إلى مسقط نوفمبر/تشرين الثاني 2019، الذي يدير الملف اليمني ويعتبر نفسه مطفئ الحرائق في اليمن بعد نجاحه في "اتفاق الرياض"، وجرى الحديث عن مشاورات مباشرة مع الحوثيين^[15].
 - (د) زيارة وزير الشؤون الخارجية العُماني يوسف بن علوي إلى واشنطن ولقاءه وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو وتأكيد على السلام في اليمن^[16]، أعقبها زيارة إلى طهران ولقاء المسؤولين الإيرانيين وكان ملف اليمن أبرز الملفات المطروحة^[17].
 - (هـ) تصريحات "بن علوي" لصحيفة واشنطن بوست "أن جميع الأطراف يريدون التوصل إلى حل في اليمن"^[18].
- ما يشير إلى حدوث تقدم بين الحوثيين والسعوديين في المشاورات التي ترعاها الولايات المتحدة كان التحول في تصريحات "براين هوك" مبعوث الولايات المتحدة إلى طهران في مؤتمر صحفي يوم (الخامس من ديسمبر/كانون الأول 2019): "إيران لا تتحكم بالحوثيين". مستدلاً بمبادرة الحوثيين بوقف إطلاق الصواريخ الباليستية وطائرات دون طيار على السعودية ولأن إيران تريد استمرار مهاجمة السعودية -حسب هوك- فإن وقف الحوثيين لإطلاق النار يعني "أنهم ليسوا وكلاء طهران"^[19]. يتناقض ذلك مع ما ذكره هوك في سبتمبر/أيلول من خلال مقال نشره في صحيفة وول استريت جورنال الأمريكية واصفاً الحوثيين "بالجماعة التي تعمل بالوكالة عن إيران". كما وصف العلاقة الإيرانية/الحوثية بأنها "تحالف استراتيجي".

وحسب التسريبات في الصحافة الخليجية والدولية فإن المشاورات تتركز حول: هدنة طويلة المدة، وفتح مطار صنعاء الدولي، ووقف الهجمات الحوثية على الحدود. وتشير المبادرة الأمريكية المطروحة: "هدنة طويلة لوقف النار في اليمن، تحت رعاية دولية والأمم المتحدة، إضافة إلى نشر قوات حفظ سلام دولي لمدة ستة أشهر لحفظ الأمن، ورعاية وقف النار". إضافة إلى "نزع سلاح الحوثيين وتسليمه، وإعادة تأهيل وهيكله الجيش اليمني ليستوعب جميع التشكيلات المسلحة تحت مظلة الدولة اليمنية، وتفكيك أي ميليشيات مسلحة، وتسليم مخازن الأسلحة للجيش اليمني". المبادرة "تتضمن إنشاء حكومة وحدة وطنية يمنية تضم أطراف المجتمع، ويشترك الحوثيون فيها بنسبة لا تزيد على 25 في المئة، وأن تعمل تحت مظلة الدولة اليمنية، وأن يكون هناك تبادل للأسرى والمختطفين بشكل تدريجي، مع إنجاز دستور جديد، وإقامة انتخابات رئاسية"^[20].

ولا يبدو أن السعودية تناقش مع الحوثيين الملفات المتعلقة بجبهات القتال الداخلية أو بالتوافق السياسي مع الحكومة الشرعية، وهو ما يضغط الحوثيين بشأنه.

2 - مبادئ الأمم المتحدة:

وضع مارتن غريفيث المبعوث الأممي إلى البلاد مجموعة من المبادئ في تصوره للحل السياسي الشامل في البلاد^[21].

أ) يجب إعادة احتكار القوة إلى الحكومة اليمنية. يجب ألا يُسمح لأي يمني خارج الدولة باستخدام العنف لتحقيق غاياتهم. واعتبره غريفيث مطلب بسيط لكنه مهم جداً، كما يجب استبدال الميليشيات التي تقاتل على أرض اليمن بسلطة الدولة الحصرية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عملية تشرف عليها الأمم المتحدة لنقل الأسلحة تدريجياً من الميليشيات إلى حكومة جديدة.

ب) يجب أن تكون الحكومة أكثر من مجرد تحالف، يجب أن تكون هناك شراكة شاملة بين الأحزاب السياسية التي تتخذ الآن جوانب مختلفة، وجود هذه الحكومة سوف يتطلب أن يتم حل الخلافات من خلال السياسة.

(ج) يجب على الحكومة ضمان عدم استخدام اليمن للهجمات على الجيران أو أي اعتداء خارجي. يجب أن يكون هذا الاتفاق بين قادة اليمن الجدد وجوارها.

(د) ستبنى الحكومة وتلتزم بمسؤوليتها التاريخية المتمثلة في ضمان سلامة التجارة التي اعتمدت منذ آلاف السنين على أمن البحار. ستقوم اليمن بحراسة حدودها، وسيتم دعمها من قبل أولئك الذين يستفيدون من هذا التأكيد.

(هـ) الشعب اليمني سيقوم بالقضاء على التهديد الإرهابي الذي نراه الآن ويحظرونه من أراضيه.

(ح) سيضمن جيران اليمن رضاء واستقرار سكانه من خلال التجارة والسخاء الذي سيزيل ندوب هذه الحرب.

(ط) شكل اليمن المستقبلي يمكن، بل ينبغي، تحديده فقط من قبل اليمنيين المتحررين من ضغوط الحرب وعلى استعداد للتفاوض حول مستقبل بلدهم بحسن نية.

هذه المبادئ تعني عدم وجود خطة وأن "مارتن غريفيث" يسعى إلى إيجاد خطة ترضى جميع الأطراف كما يوافق عليها الفاعلون الدوليون؛ ويبدو أن هذه الخطة المؤجلة غير واضحة المعالم والتي تنتمي لسلسلة طويلة من القرارات البيروقراطية داخل الأمم المتحدة من الصعب الاعتماد عليها بسهولة ما لم تكن مُدمجة بالتحركات السابقة التي تحدث في مسقط.

خاتمة:

سيناريوهات :

لم يعد هناك من وقت أمام شرعية الرئيس هادي وعليها إعادة قراءة الوضع الميداني بشكل مختلف، وإدراك أن التحالف العربي بقيادة السعودية قد انتهى عمليا من مهماته في اليمن، ولن يمول أو يدعم الحكومة الحالية بالمال أو السلاح لمواجهة الحوثيين في الشمال أو الانتقالي في الجنوب،

ولذلك فليس أمام الرئيس هادي سوى سيناريوهات محدودة لخلق توازنات جديدة، وهي:

السيناريو الأول: البحث عن حلفاء اقليميين ودوليين آخرين للحصول على الدعم والتقدم نحو صنعاء عسكرياً.

السيناريو الثاني: القبول بالانخراط في الحوار مع الحوثيين وتوقيع اتفاق شامل يتضمن اتفاق الرياض مع الانتقالي لكنه مشروط بحق امتلاك الدولة الحصري للسلاح وعلان الانتقالي والحوثيين التخلي عن العنف وتشكيل أحزاب سياسية.

السيناريو الثالث: القبول بحلول جزئية واتفاق سلام هش يمكن الحوثي والانتقالي من السيطرة على الدولة أو تعطيل قراراتها، وهذا سيدفع بالبلد لمزيد من التشرذم والحروب ويشجع على المزيد من الاستقطاب والتنافس الاقليمي والدولي في اليمن.

توصيات :

للحكومة الشرعية: على الحكومة والرئيس اليمني العودة والعمل من داخل البلاد، باختيار أي مدينة يمكن تأمينها، فإنتاج حلول سياسية لحكومة في المهجر ينتقص من شرعيتها، كما أن على الحكومة محاربة الفساد المستشري في رأس هرم الدولة ومحاربة اقتصاد الحرب في المناطق المحررة وغير المحررة بدء بتسليم رواتب الموظفين بالذات العسكريين التابعين للشرعية والذي مضى على تسليم رواتبهم ما يقارب العام .

حسب العوامل الرئيسية والتحديات التي تواجه الحكومة الشرعية سيكون من الأفضل الإسراع بإنهاء الحرب في اليمن والحصول على حضور للمشروع الوطني الجامع لكل المشاريع الصغيرة حتى لا تتحول البلاد إلى دويلات وسلطنات تؤدي إلى حروب صغيرة دائمة. في نفس الوقت للدولة حق احتكار السلاح الثقيل وعليها أن تُسرع في الخروج من المرحلة الانتقالية باستعداد جيش منظم، وإنهاء المحاصصة وفق أي اتفاق سياسي متوقع، مهما كان حجم الحكومة في الاتفاق فإن عودة مؤسسات الدولة لن يتم إلا عقب إجراء انتخابات شاملة.

للمجلس الانتقالي الجنوبي: تفقد التيارات وجودها وحضورها عندما تصبح أداة في يد الخارج، موصومة بالتحرك من أجل مصالحه، يجب أن يتحول المجلس إلى حركة جنوبية كما باقي الحركات الأخرى بدلاً من تقديم نفسه سلطة موازية لسلطة الحكومة الشرعية، فالمجلس فشل حتى الآن في تقديم نفسه خارج المثلث (الضالع /الحج/ عدن) ما يثير صراعات الماضي السيئة ويدفع بالمجتمع إلى محاربة المجلس رفضاً لوصاية وهيمنة الحركة الواحدة كما كانت قبل 1990م.

للحوثيين: لا يمكن الحصول على مواطنة متساوية في ظل بناء ميليشاوي هرمي يستهدف الدولة والمجتمع ويزيف عقول النشء ويؤمن بثورة الخارج على أبناء وطنه. الطريق إلى المواطنة والمشاركة السياسية يمر عبر صناديق الاقتراع والانتخابات والتوافق بين أبناء الوطن الواحد، ويبدأ ذلك بالتخلي عن السلاح وعن الأفكار التي تحتكر السلطة في عائلة أو سلالة. وبدون ذلك فإن سلسلة من الحروب ضد الجماعة قد تتحول إلى حرب هويات متعاقبة لا يمكن توقع مآلاتها السيئة والمخزية.

للتحالف العربي بقيادة السعودية: على التحالف العربي التخلي عن فرض مصالح دوله مستغلاً وضع اليمن الضعيف، وأي مصالح مشتركة يمكن تحقيقها بتفاهات مع الحكومات المنتخبة القادمة، وعلى السعودية أن تحد من طموح الإمارات في اليمن وتمنع تدخلاتها في دعم وتشكيل ميليشيات موازية للحكومة اليمنية، كما على السعودية تجنب الوقوع في الفخاخ التي يتم نصبها للدخول في ما يشبه "اتفاق الطائف" ليكون بين الحوثيين والحكومة المعترف بها دولياً والذي سيمنح الحوثيين الثلث المعطل في أي حكومة قادمة، كما أن إيجاد أداة لقياس انفكاك الحوثيين عن داعميهم الإيرانيين صعب للغاية، ولا تعني التصريحات الحوثية بالخروج من العباءة الإيرانية والوعود الأوروبية بالضغط على الإيرانيين الخروج من اليمن والابتعاد عن الحوثيين أن ذلك ممكناً.

على المملكة التعامل مع اليمن من خلال الدولة وضرورة دعم احتكار الدولة للسلاح الذي يكون في يد المؤسسة العسكرية والأمنية فقط والتعاون مع الحكومة في تاديب كل من يحاول استهداف مشروعية الدولة اليمنية أو يهدد الأمن الاقليمي أو الدولي .

للأمم المتحدة: المضي خطوة خطوة قد يوصل إلى سلام دائم، لكنه يحتاج إلى وقت طويل مع فهم أعمق لطبيعة المجتمع اليمني وأحلامه، والحلول الوسط في اليمن تنتهي غالباً بحروب أهلية جديدة وقد تكون أسوأ من سابقتها على الوضع الانساني اليمني وعلى الأمن الاقليمي والدولي.

للولايات المتحدة وروسيا: يمكن التعامل مع الحكومة اليمنية في مكافحة الارهاب وعقد اتفاقيات وصفقات أمنية وعسكرية واقتصادية، لا يحتاج اليمن المزيد من التصعيد، وغير مؤهل الآن في استضافة قواعد عسكرية جديدة وأي تنافس أو سباق بين الدولتين في اليمن سيعطي فرصة للجماعات المتطرفة استغلال التجاذبات والاستقطابات الاقليمية أو الدولية لملء أي فراغ وهذا يزيد من فرص تحول اليمن إلى بؤرة تهديد للأمن الاقليمي والدولي ويزيد من فرصة الفوضى والحروب في هذا البلد والبلدان النفطية المجاورة .

المراجع

[1] حكم علي عبدالله صالح اليمن لمدة 33 عاماً وأنشأ شبكة مصالح واسعة خلال فترة حكمه، وتقدر الأمم المتحدة قيمة ثروته بـ 62 مليار دولار على الأقل. وساهمت هذه الشبكة الكبيرة في عرقلة المرحلة الانتقالية.

[2] تعتبر مؤسسة الرئاسة هي المؤسسة الشرعية الوحيدة الحديثة، حيث أن آخر انتخابات للبرلمان كانت في 2003م وجرى التمديد له بتوافق سياسي بين الأحزاب، واستمر التمديد بموجب المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

[3] المجلس الانتقالي الجنوبي، مدعوم من دولة الإمارات، أعلن عنه في مايو/أيار 2017) ويضم قيادات سابقة في حكومة هادي تم عزلها، وينضوي تحته ميليشيات شبه عسكرية أسستها الإمارات وتصل عددها إلى 90 ألفاً، وقد وقع مع الحكومة بوساطة سعودية اتفاق الرياض مطلع نوفمبر 2019 للمشاركة في السلطة مقابل عودة الحكومة إلى العاصمة المؤقتة عدن إلا أن هذه الاتفاق لزال يلاقي صعوبات في تنفيذه.

[4] تعليق الباحث الاقتصادي عبد الواحد العوبلي على التفاهات الاقتصادية لصحيفة العربي الجديدة <https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/11/10/%D9%81%D8%AE%D8%A7%D8%AE-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%88%D8%B9%D8%A8%D8%AB-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-1>

[5] للمزيد حول الفصائل الجنوبية والاحتلال في جنوب اليمن يمكن الاطلاع على ورقة إبعاد: الحرب المفتوحة في جنوب اليمن

عربي : <https://abaadstudies.org/news-59816.html>

انجليزي: <https://abaadstudies.org/news-59817.html>

[6] يمكن الاطلاع على بنود اتفاق الرياض وتحليل مركز أبعاد عن الاتفاق عبر التقييم: اتفاق الحكومة والانفصاليين.. الطريق إلى السلام في اليمن على ركام السيادة

عربي <https://abaadstudies.org/news-59822.html>

انجليزي: <https://abaadstudies.org/news-59823.html>

[7] انسحبت المغرب من التحالف كما فعلت الأردن دون إعلان رسمي وجرى إخراج قطر من التحالف مع بدء الأزمة الخليجية (2017).

[8] لعبة أمريكا الخطرة بين الحوثيين والسعودية – تقرير أبعاد للدراسات أكتوبر 2019

عربي: <https://abaadstudies.org/news-59820.html>

انجليزي <https://abaadstudies.org/news-59821.html>

- [9] تحدث الضباط الثلاثة لمركز أبعاد في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 خلال جلسة في وسط مدينة تعز.
East Yemen former ruling dynasty calls to revive Mahra Sultanate Read more: <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/11/east-yemen-former-ruling-dynasty-mahra-sultanate-saudi.html#ixzz67YeVCxZG>
- [11] The Ongoing Fragmentation of Yemen <https://www.spiegel.de/international/world/war-and-pestilence-the-ongoing-fragmentation-of-yemen-a-1243730.html>
- [12] HOW TO FIGHT THE OTHER JIHADISTAN <https://www.newsweek.com/how-fight-other-jihadistan-70925>
- [13] هل يستعجل الحوثيون والسعوديون إنهاء الحرب في اليمن؟
<http://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/35471>
- [14] اليمن: التحالف العربي يطلق سراح 200 أسير حوثي ويسمح بسفر مرضى للعلاج. <https://www.france24.com/ar/20191126>
- [15] Can a Young Saudi Prince End the War in Yemen? <https://foreignpolicy.com/2019/11/20/can-khalid-bin-salman-young-saudi-prince-end-yemen-war-mohammed-mbs>
- [16] Belligerents in the Persian Gulf are trying something new: diplomacy https://www.washingtonpost.com/opinions/belligerents-in-the-persian-gulf-are-trying-something-new-diplomacy/2019/11/26/2f7cd13e-1093-11ea-b0fc-62cc38411ebb_story.html
- [17] دکتر روحانی در دیدار وزیر خارجه عمان: کشورهای منطقه باید در تأمین امنیت منطقه حضور و نقش آفرینی فعال داشته باشند
<https://www.mfa.gov.ir/portal/newsview/568621>
- [18] Belligerents in the Persian Gulf are trying something new: diplomacy
- [19] In shift, State's Hook says Yemen's Houthis independent from Iran <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/12/state-department-hook-shift-yemen-houthi-independent-iran.html#ixzz67epI5KSf>
- [20] صحيفة كويتية تكشف "بنود" وساطة أمريكية لإنهاء الحرب في اليمن <http://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/35510>
- [21] The Secret of Yemen's War? - The New York Times <https://www.nytimes.com/2019/09/16/opinion/yemen-war.html>



مركز أبعاد للدراسات والبحوث

Abaad Studies & Research Center



[telegram.me/abaadstudies](https://t.me/abaadstudies)



[@abaadstudies](https://twitter.com/abaadstudies)



[Abaad Studies & Research Center](https://www.facebook.com/abaadstudies)



[AbaadStudiesYemen](https://www.youtube.com/abaadstudies)



abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org

www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص له من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م. يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والإعلامية كقضايا الديمقراطية والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الأيدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية.